الأمم المتحدة

A/76/642

الجمعية العامة

Distr.: General
27 December 2021
Arabic
Original: English

الدورة السادسة والسبعون

البند 15 من جدول الأعمال

التنفيذ والمتابعة المتكاملان والمنسقان لنتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما

الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية

تقرير الأمين العام

موجز

يُقدَّم هذا التقرير عملاً بقرار الجمعية العامة 195/73 المؤرخ 19 كانون الأول/ديسمبر 2018، الذي طلبت فيه الجمعية إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية تقريرا كل سنتين عن تنفيذ الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية، وعن أنشطة منظومة الأمم المتحدة في هذا الصدد، إضافة إلى أداء الترتيبات المؤسسية، بالاستناد إلى عمل شبكة الأمم المتحدة المعنية بالهجرة. ويستجيب هذا التقرير أيضا إلى الطلب الذي وجهته الجمعية في قرارها 326/73 المؤرخ 19 تموز/يوليه 2019 إلى الأمين العام بأن يقدم، في إطار التقرير الذي يُقدم كل سنتين قبل كل منتدى، مستعينا بالشبكة، إرشادات للمداولات التي تجري خلال المنتدى، بما في ذلك اجتماعات المائدة المستديرة وجلسات مناقشة السياسات المتوخاة، وأن يتيح كذلك ذلك التقرير في غضون ما لا يقل عن 12 أسبوعًا قبل انعقاد كل منتدى. ويستند التقرير إلى المدخلات والنتائج التي تمخضت عنها الاستعراضات الإقليمية للاتفاق العالمي، فضلاً عن المشاورات والمناقشات المخصصة التي أجرتها الدول الأعضاء والجهات صاحبة المصلحة مع كيانات منظومة الأمم المتحدة[أ]. وقد أشرفت على صياغة التقرير اللجنة التنفيذية للشبكة، التي تتألف من منظمة العمل الدولية والمنظمة الدولية للهجرة ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الصحة العالمية.

(أ) يمكن الوصول إلى جميع الممارسات المشار إليها في هذا التقرير من مركز الأمم المتحدة للربط الشبكي على الرابط التالي: https://migrationnetwork.un.org/hub.

21-19667 (A) 160122 210122

الرجاء إعادة استعمال الورق

أولا - مقدمة

1 - إن الحاجة إلى إطار تعاوني بشأن الهجرة باتت أكثر وضوحا من أي وقت مضى، شأنها في ذلك شأن بصيرة الدول الأعضاء والجهات صاحبة المصلحة في وضع الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية. وإن المنتدى الأول لاستعراض الهجرة الدولية، المقرر عقده في أيار/مايو 2022، يتيح للمجتمع الدولي فرصة حيوية لتعزيز أهمية الاتفاق وحسن توقيته، وتقييم ما كان له من أثر حتى الآن، وضمان تنفيذه في سياق تهيئة المجتمعات لواجهة التحديات المقبلة.

2 - ومنذ اعتماد الاتفاق في 10 كانون الأول/ديسمبر 2018، تواصل انتشار الهجرة الدولية التي ظلت تمثل مسألة تتسم بأهمية حيوية. وتجلى ذلك بشكل واضح في عملية التصدي لجائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، سواء للخير أو للشر. وكان المهاجرون من بين الفئات الأكثر تأثراً، سواء من جراء ازدياد خطر الإصابة بفيروس كوفيد-19، أو بسبب تقييد أو انعدام إمكانية الحصول على الخدمات الصحية والحماية الاجتماعية، أو فقدان فرص العمل، أو التمييز، أو الانفصال الطويل الأمد عن الأسر، أو تعذر الوصول إلى التعلم عبر الإنترنت وإلى خدمات الطفل أو عمليات العودة غير الآمنة وغير الكريمة.

3 - لقد تم الاعتراف بالأدوار الأساسية التي يؤديها العديد من المهاجرين كمقدمي خدمات في الخطوط الأمامية، وكجهات فاعلة محورية في سلاسل الإمداد الخاصة بنا، وكمصادر أساسية لدعم أسرهم ومجتمعاتهم المحلية، والاحتفاء بتلك الأدوار عن حق في العديد من البلدان. وفيما سعت الدول إلى التصدي للجائحة وآثارها، أظهر العديد منها بصيرة في كسر الحواجز، من خلال السياسات أو الممارسات، لضمان الرعاية الصحية والحصول على اللقاحات دون تمييز، وضمان استمرار عمالة العمال المهاجرين، على سبيل المثال من خلال تكييف المسارات النظامية. وأوقفت دول أخرى عمليات الترحيل وسارعت باستخدام البدائل لاحتجاز المهاجرين. وبالإضافة إلى ذلك، ظلت تدفقات التحويلات تتسم بالمرونة باعتبارها مصادر حيوية لدعم الأسر والمجتمعات المحلية.

4 - وسيكون البناء على تلك الأمثلة عنصراً هاماً من عناصر منتدى استعراض الهجرة الدولية ووثيقته الختامية. ومما يتسم بالأهمية أيضًا الاعتراف بأوجه القصور العديدة المتبقية ومعالجتها، بما في ذلك الطريقة التي تؤدي بها حوكمة الهجرة، سواء كتدبير للتصدي لجائحة كوفيد-19 أم لا، إلى ترك الكثير من المهاجرين في ظروف هشة تبعث على اليأس أو حرمانهم من القدرة على التحكم بحياتهم. وإن أي فشل في إدراج المهاجرين بشكل صريح في خطط التلقيح يقوض التزامنا بأهداف الصحة العامة الأوسع وبمكافحة عدم المساواة ويقلل من قيمة الالتزام الرسمي بعدم ترك أحد خلف الركب الذي تعهدت به الدول الأعضاء في خطة التنمية المستدامة لعام 2030.

5 - ومن المهم أيضا الاعتراف بأن جائحة كوفيد-19 أدت إلى تغيير شكل الهجرة الدولية من نواح كثيرة. فقد أدى ازدياد القيود المفروضة على التنقل ومتطلبات الدخول إلى حدوث تغييرات عميقة في آليات وفرص السماح بالدخول والإقامة والعمل والعودة. إلا أنه من الواضح أن العديد من التحديات كانت موجودة قبل الجائحة. ولا يزال ما يتعرض له المهاجرون أو أفراد الأقليات من تمييز وكراهية الأجانب وتضليل إعلامي ووصم مرتبط بالهجرة منتشر بشكل ضار. ففي هذه البيئة، تُشوه سمعة المهاجرين بل وينظر إليهم باعتبارهم يشكلون تهديدا. ومن غير المقبول في عالم اليوم أن يتعرض آلاف المهاجرين لمعاناة شديدة وأن يختفوا ويموتوا أثناء رحلات الهجرة التي يقومون بها.

6 - وتوفر المبادئ التوجيهية للاتفاق وأهدافه وإجراءاته المقترحة خارطة طريق للتصدي لتلك التحديات. وفي الواقع، وكما يبينه هذا التقرير، قد ثبتت قيمة الاتفاق كمرجع ودليل للدول طوال فترة انتشار الجائحة في الوقت الذي تسعى فيه إلى جعل الهجرة ممكنة للجميع.

7 - وفي خضم التحولات الناشئة، يتعين تعزيز رؤية الاتفاق لتيسير تحقيق فوائد الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية لصالح الجميع، والاعتراف بها، وتعزيز قدرة الاتفاق على النهوض بتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وسيكون بذل جهود دؤوبة، بما يشمل اعتماد التزامات محددة بشأن تنفيذ الاتفاق، جزءًا لا يتجزأ من المرحلة التالية لتحقيق رؤية الاتفاق. وعلى وجه الخصوص، يوفر المنتدى المقبل لاستعراض الهجرة الدولية فرصة لتسخير قوة تعددية الأطراف من أجل توفير إرشادات محددة في ثلاثة مجالات ذات أهمية شاملة ومشتركة.

8 - ويتصل المجال الأول بالطريقة التي يمكن بها زيادة تعزيز المجتمعات الشاملة للجميع وضمان ادماج المهاجرين بشكل أكثر فعالية في المجتمعات المحلية والاقتصادات، سواء كانت في بلدان المقصد أو العبور أو المنشأ، وعدم تعريفهم على أساس وضعهم من حيث الهجرة فقط.

9 - ويتصل المجال الثاني بالطريقة التي يمكن بها زيادة تعزيز الهجرة النظامية من خلال تنويع المسارات، وفرص تسوية الأوضاع، وإعادة الإدماج المستدامة، مع معالجة تداعيات الجائحة والاستعداد لمواجهة آثار تغير المناخ التي تزداد حدة وتطور مجتمعاتنا واقتصاداتنا.

10 - ويتصل المجال الثالث بكيفية الحد من مواطن الضعف التي تقوض حقوق أو رفاه المهاجرين وأسرهم ومجتمعاتهم، بما في ذلك المآسي التي تنجم عن الهجرة غير النظامية والمحفوفة بالمخاطر وإجراءات التصدي لها.

11 - وتوفر الدروس المستفادة من الجائحة فرصة حسنة التوقيت لإعادة تحديد حوكمة الهجرة بحيث تستجيب للاعتبارات الجنسانية وتراعي احتياجات الطفل على المستويات المحلية والوطنية والإقليمية والعالمية من أجل الوفاء بالتزامات الاتفاق، وخطة عام 2030، والإعلان المتعلق بالاحتفال بالذكرى السنوية الخامسة والسبعين لإنشاء الأمم المتحدة لفائدة جميع المهاجرين، بل ولفائدة الجميع. ومع اقتراب موعد انعقاد المنتدى الأول لاستعراض الهجرة الدولية، يتضمن هذا التقرير دعوة إلى الدول لاتخاذ إجراءات متضافرة من أجل النهوض بعالم يعزز حقًا حقوق المهاجرين وكرامتهم ورفاههم ويستند إلى التعاون والقانون الدولي.

لمحة عن الهجرة والمهاجرين: البيانات والاتجاهات العالمية

- شهد عدد الأشخاص الذين يعيشون خارج بلد المولد أو الجنسية نموًا قويًا في العقود الأخيرة، حيث وصل إلى 281 مليون شخص في عام 2020[أ].
- نتيجة لذلك، زادت نسبة المهاجرين الدوليين من سكان العالم من 2,8 في المائة في عام 2000 إلى 3,6 في المائة في عام 2020.
- في نهاية عام 2020، كان 35,5 مليون طفل، أو طفل واحد من كل 66 طفلًا على صعيد العالم، دون سن 18 عامًا يعيشون خارج بلد المولد[ب].

- في عام 2019، سُجل ما يزيد عن 169 مليون عامل مهاجر في العالم[ج].
- خلال الفترة 2015–2020، قُدر صافي تدفقات المهاجرين الذين ينتقلون من المناطق الأقل نموا إلى المناطق الأكثر نموا بنحو 2,8 مليون شخص سنويا[د].
- ربما تكون الجائحة قد أدت إلى خفض عدد المهاجرين الدوليين في العالم بنحو 2 مليون بحلول منتصف عام 2020.
- في الفترة بين 1 كانون الثاني/يناير 2019 و 24 تشرين الثاني/نوفمبر 2021، سُجلت أكثر من 436 8 حالة وفاة في صفوف المهاجرين على صعيد العالم؛ كما فُقد 534 4 مهاجرا آخر ويُفترض أن يكونوا في عداد الأموات.
- في عام 2020، بلغت التحويلات المالية إلى البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل والمسجلة رسميًا 549 بليون دولار، أي أقل بنسبة 1,7 في المائة فقط من المبلغ الإجمالي المسجل في عام 2019[د].
- خلال فترة الذروة، أي في منتصف كانون الأول/ديسمبر 2020، تجاوزت تدابير السفر والقيود المفروضة على التنقل وحالات إغلاق الحدود التي نفذتها الحكومات في سياق جائحة كوفيد-19 ما عدده 000 111، وفي تشرين الثاني/نوفمبر 2021، كان ما يزيد عن 000 25 من القيود المفروضة على الدخول بسبب الجائحة لا يزال ساريا[هـ].

(أ) *International Migration 2020: Highlights* (United Nations publication, 2020).

(ب) International Data Alliance for Children on the Move, "Missing from the Story: The Urgent Need for Better Data to Protect Children on the Move" (2021).

(ج) International Labour Organization, *ILO Global Estimates on International Migrant Workers* (Geneva, 2021).

(د) International Organization for Migration, Migration Policy Institute, *COVID-19 and the State of Global Mobility in 2020* (Geneva, 2021).

(هـ) المرجع نفسه. "Human mobility impacts due to COVID-19". متاح على الرابط التالي: https://migration.iom.int/ (اطلع عليه في تشرين الثاني/نوفمبر 2021).

ثانيًا – التقدم المحرز في التنفيذ

ألف – انخراط الدول وأصحاب المصلحة في تنفيذ الاتفاق

12 – بينما أثرت العقبات الناشئة عن الجائحة على التقدم المحرز في تنفيذ الاتفاق، سعت الدول جاهدة إلى تنفيذ الالتزامات الواردة فيه. وفي تقاريرها الطوعية المقدمة استجابة للاستعراضات الإقليمية المتعلقة بالاتفاق، ناقشت أكثر من 90 دولة التقدم المحرز والتحديات المصادفة[1]. واختلفت النهج المتبعة في التنفيذ. فقد اعتمد كل من البرتغال وكينيا خطة تنفيذ وطنية خاصة بالاتفاق. وقامت بعض الدول بدمج الاتفاق في الأطر القائمة. وأشارت دول أخرى إلى أن أطرها القائمة تعكس الاتفاق بشكل كاف. وأبلغت

(1) تقارير الدول متاحة على الرابط التالي: https://migrationnetwork.un.org/regional-reviews.

الدول أيضًا عن الجهود الوطنية التي كانت جارية بالفعل عند اعتماد الاتفاق والتي تتماشى مع الالتزامات الواردة في الاتفاق والإجراءات الموصى بها فيه.

13 - وحددت الدول تحديات أخرى أعاقت التنفيذ بخلاف الجائحة. وهي تشمل محدودية الموارد والقدرة التقنية والتكنولوجية؛ وعدم كفاية التنسيق داخل الحكومات ومع الجهات صاحبة المصلحة؛ والطابع المعقد للهجرة غير النظامية؛ والحاجة إلى تبسيط الإجراءات وإرهاف الوعي بالمسارات النظامية.

14 - وبدعم من شبكة الأمم المتحدة المعنية بالهجرة، اجتمع 27 بلدا من "البلدان الرائدة" لتبادل الخبرات وتعزيز انخراط الدول في تنفيذ الاتفاق، بسبل منها على سبيل المثال بيانها المشترك الصادر خلال المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة لعام 2021. وقد ثبتت جدوى تشجيع انخراط البلدان ذات السياسات والتجارب المختلفة في مجال الهجرة من حيث تعزيز التبادل والتعاون والشراكات.

15 - وقُدمت التوصيات المنبثقة عن المشاورات الإقليمية أو دون الإقليمية أو المواضيعية لأصحاب المصلحة المتعددين خلال مؤتمرات الاستعراض الإقليمية الحكومية الدولية التي عُقدت خلال العامين الماضيين. وبيّنت مشاورات أصحاب المصلحة ومداخلاتهم ومساهماتهم الخطية ضرورة تعزيز الانخراط مع أصحاب المصلحة قبل إجراء الاستعراضات الإقليمية وفي إعداد التقارير الطوعية. ودعا أصحاب المصلحة أيضا إلى الأخذ بمزيد من وجهات نظر المهاجرين في تحليل احتياجات التنفيذ، ووضع الخطط الوطنية، واستعراض الاتفاق ومتابعة تنفيذه.

16 - وإن الدور الأساسي الذي تؤديه الجهات الفاعلة المحلية في تنفيذ الاتفاق، كجهات مسعفة أثناء الأزمات وبشكل عام، قد ازداد وضوحا. ففي كثير من الأحيان، يمكن فقط للعمل على الصعيد المحلي أن يفي بالسياسات والبرامج التي وضعت على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية. وبالإضافة إلى ذلك، فإن السياسات المعتمدة على المستوى المحلي يكون لها أثر مباشر على رفاه المهاجرين. ويجب النظر إلى الحكومات والجهات صاحبة المصلحة المحلية على أنها جهات حليفة في الجهود المبذولة لتعزيز وتنفيذ الاتفاق وتعزيز الاتساق على نطاق الالتزامات. وتهدف دعوة إلى العمل على الصعيد المحلي، أطلقتها آلية رؤساء البلديات ذات الصلة بالمنتدى العالمي المعني بالهجرة والتنمية، إلى عرض ودعم النهج التي تقودها المدن لحوكمة الهجرة وتوضيح الإجراءات التي تسهم في تنفيذ الاتفاق. ويُعد الاعتراف بالولايات القانونية والسياسية للحكومات المحلية أمرا بالغ الأهمية.

17 - وفي الوقت الذي يواصل فيه العالم مواجهة الجائحة وتعاف غير متكافئ يتحقق بسرعتين مختلفتين، اتخذت بعض الدول إجراءات تراعي علاقة الترابط بين رفاه المهاجرين وازدهار المجتمعات. وبالمثل، فإن الانتكاسات والاتجاهات المقلقة موجودة وتتزامن مع تحديات غير متوقعة. لذلك، فإن تنشيط الهجرة الدولية وتعظيم فوائدها لصالح المهاجرين وأسرهم ومجتمعاتهم يتطلبان التزامًا ثابتًا بالنهج الشامل المتوخى في الاتفاق ومبادئه التوجيهية وتحقيق الأهداف الـ 23 جميعها. وتقدم الفروع الواردة أدناه لمحة عامة عما لاحظته الحكومات والجهات صاحبة المصلحة، بما في ذلك خلال الاستعراضات الإقليمية، من تقدم وممارسات وتحديات على نطاق 10 مواضيع.

باء - تنشيط عقد العمل والإنجاز من أجل التنمية المستدامة لمعالجة الدوافع السلبية

18 - عكست الجائحة مسار التقدم المحرز نحو تحقيق خطة عام 2030[2]. فمنذ بداية جائحة كوفيد-19، زاد عدد الفقراء بما يصل إلى 124 مليون شخص[3]. وربما يكون ما بين 83 و 132 مليون شخص قد دفعوا إلى المعاناة من جوع مزمن في عام 2020[4]، بينما انخفض مستوى اتقان القراءة لدى 101 مليون طفل وشاب آخر إلى ما دون الحد الأدنى[5]. وخلال عام 2020، فُقد ما يعادل 255 مليون وظيفة بدوام كامل[6]. وتشير التقديرات إلى أن ساعات العمل على مستوى العالم ظلت في عام 2021 أقل بكثير من المستويات المسجلة في عام 2019، مع وقوع عبء ذلك أساسا على كاهل البلدان المتوسطة الدخل والمنخفضة الدخل[7]. وواجهت النساء والفتيات عبئًا غير متناسب من أعمال الرعاية غير مدفوعة الأجر ومجموعة من التحديات الأخرى المرتبطة بالجائحة. وهذه التداعيات وتداخلها مع الكوارث وتغير المناخ والنزاعات والعنف يهددان تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وأكدت الجائحة أيضا على الدور الحيوي الذي تؤديه الهجرة في اقتصاداتنا ومجتمعاتنا وعلى ضرورة حماية المهاجرين وتمكينهم وتعزيز قدرتهم على التحكم بحياتهم بشكل أفضل. وبغية إعادة أهداف التنمية المستدامة إلى مسارها الصحيح خلال فترة التعافي وما بعدها، يجب إيلاء الاهتمام لمعالجة الدوافع السلبية للهجرة، والحد من المخاطر أثناء الهجرة، والاستفادة من مساهمات المهاجرين والهجرة في تنفيذ خطة عام 2030 خلال العقد الحالي للعمل والإنجاز من أجل التنمية المستدامة.

19 - وتجدر الإشارة في هذا الصدد إلى أن 20 من أصل 42 تقريرًا من تقارير الاستعراض الوطني الطوعي التي قدمتها الدول خلال المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعقود في عام 2021 أشارت إلى الاتفاق أو المهاجرين أو مواضيع تتصل بالهجرة. وسيكون البناء على الروابط القائمة بين الاتفاق العالمي وأهداف التنمية المستدامة ومنتديات الاستعراض الخاصة بها، بما في ذلك على النحو المبين في الإعلان الوزاري المعتمد خلال المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة لعام 2021[8]، أمرًا مهمًا للتقدم في تنفيذ الاتفاق، إلى جانب الجهود المبذولة لتحقيق خطة عام 2030. ومن الضروري أيضًا تعزيز الروابط بين الاتفاق والصكوك الأساسية والخطط الأخرى المنطبقة على الهجرة ومنتديات الاستعراض الخاصة بها.

جيم - التخفيف من آثار الدوافع البيئية والتكيف معها وبناء القدرة على الصمود في مواجهتها

20 - أكدت الدول أن الكوارث وتغير المناخ والتدهور البيئي من الدوافع السلبية للهجرة الواسعة الانتشار. فقد أدت العواصف والفيضانات وحرائق الغابات وحالات الجفاف الكارثية إلى تدمير حياة الناس وسبل العيش والأمن البشري. وتنذر الآثار المتضاعفة لارتفاع مستوى سطح البحر وانحسار الأنهار الجليدية والتصحر وتدهور التنوع البيولوجي بمستقبل مثير للقلق. وتتمتع الدول بالقدرة على الحد من الشدائد وبناء

(2) انظر، على سبيل المثال، E/2021/58.

(3) E/HLS/2021/1.

(4) المرجع نفسه.

(5) E/2021/58.

(6) المرجع نفسه.

(7) انظر، على سبيل المثال، International Labour Organization, “ILO monitor: COVID-19 and the world of work – updated estimates and analysis”, 8th ed., 27 October 2021.

(8) E/HLS/2021/1.

المرونة من خلال تدابير التخفيف والحد من المخاطر والتكيف معها الشـــاملة والقائمة على الحقوق، ونهُج التصـــدي للأخطار المتعددة القائمة على الأدلة التي تعترف بأن الأزمات، مثل الجوائح والعواصـــف، قد تتداخل ويكون لها آثار مضاعفة.

21 - وتتصـدى الدول بنشـاط لتلك التحديات. ففي عام 2019، أنشـأت فيجي صـندوقًا اسـتئمانيًا لدعم النقل المقرر للمجتمعات المحلية المتأثرة بتغير المناخ. وتشـمل اسـتراتيجية الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية المتعلقة بالكوارث المتصـلة بالجفاف للفترة 2019-2024 جهودًا لبناء القدرة على الصـمود وتعزيز الهجرة كآلية للتكيف. كما تشـــارك الحكومات في منطقة الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية ووكالات الأمم المتحدة والكيانات الأخرى في مشروع ممول من الصـندوق الاسـتئماني المتعدد الشركاء للهجرة يسـعى إلى معالجة الثغرات في البيانات والمعارف، وبناء القدرات وضـمان معالجة التنقل البشـري المرتبط بالكوارث وتغير المناخ من خلال الصـــكوك الوطنية والإقليمية المتعلقة بالحد من مخاطر الكوارث والعمل المناخي والتنقل. وتراعي مبادرة تعزيز القدرات للحد من مخاطر الكوارث المتعددة أصـــحاب المصـــلحة الاعتبارات المتصلة بالتنقل في تقديم خدمات تنمية القدرات المتعددة القطاعات إلى الدول. واستخدم مركز تنسيق الوقاية من الكوارث الطبيعية في أمريكا الوسطى المبادئ التوجيهية المتعلقة بالتشرد الناجم عن الكوارث كأداة تدريبية لدعم البلدان الأعضـاء فيه. كما تقوم بعض البلدان بإدراج مسـألة المهاجرين والتنقل البشـري في أطرها للحد من مخاطر الكوارث أو التأهب لها. وفي حزيران/يونيه 2021، أُطلقت فرقة العمل العالمية لرؤسـاء البلديات المعنية بالمناخ والهجرة، التي يتولى قيادتها رؤساء البلديات، لمعالجة آثار أزمة المناخ على الهجرة في المدن والتعجيل بالاستجابات العالمية.

22 - ويمثل تغير المناخ تحديا حاسـما في عصـرنا. ويتطلب اتسـاق السـياسـات بين الاتفاق والأطر الأخرى السارية، بما في ذلك تنفيذ التوصيات الصادرة عن آلية وارسو الدولية بشأن التنقل البشري. وخلال الدورة السادسة والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، وفي إطار ميثاق غلاســـكو للمناخ، حثت الدول الأطراف على بذل المزيد من الجهود في مجال التخفيف والتكيف والعمل والدعم من أجل تجنب الخســـائر والأضـــرار، بما يشـــمل النزوح، والتقليل منها إلى أدنى حد ومعالجتها[9]. وبناءً على الدروس والإرشـــادات والالتزامات، يجب تكثيف الجهود لمعالجة آثار تغير المناخ على الهجرة وتعزيز قدرة الناس على الصـمود من أجل البقاء في ديارهم بكرامة أو التنقل كشـكل من أشـكال التكيف. ويمثل ذلك جزءا لا يتجزأ من حماية حقوق الأطفال والأجيال المقبلة.

دال - ضمان التوظيف المنصف والأخلاقي والعمل اللائق للعمال المهاجرين

23 - أبرزت الجائحة المسـاهمات الحاسـمة للعمال المهاجرين، الذين يمثلون معظم المهاجرين الدوليين، والممارسات الاستغلالية ضـدهم، حيث أنها سلطت الضـوء على أهمية حماية العمال المهاجرين والاعتراف بمهاراتهم. وفي الوقت الذي يكدح فيه العمال المهاجرون الأساسيون في نظم الرعاية الصحية وإنتاج الأغذية وتوزيعها للحفاظ على سـلامة الناس وتأمين غذائهم، كثيرا ما يعاني آخرون، يعيشـون في ظروف غير آمنة وغير لائقة تفتقر إلى تدابير الحماية الكافية، من فقدان وظائفهم أو ســبل عيشــهم أو وضــعهم النظامي.

(9) World Bank Group, *Recovery: COVID-19 Crisis Through a Migration Lens* (2021).

ويتعرض العمال المهاجرون لسرقة الأجور، وتخفيض الرواتب، والفصل من العمل لأسباب تمييزية، وحجب الاستحقاقات، والإجازة القسرية غير مدفوعة الأجر، والانفصال الطويل الأمد عن أسرهم.

24 - وفي الوقت الذي تُبذل فيه الجهود لإنهاء جائحة كوفيد-19 وتيسير تعاف عالمي ومنصف حقًا، سيكون من الأهمية بمكان ضمان التوظيف المنصف والأخلاقي والعمل اللائق والاستثمار في الحلول التي تيسر الاعتراف بالمهارات والمؤهلات والكفاءات وتطويرها بشكل متبادل. وثمة عدة أمثلة تثبت إمكانية تحقيق ذلك. فقد اتخذت بوتان، على سبيل المثال، إجراءات لتمكين العمال المهاجرين من تمديد إقامتهم أو تغيير أرباب العمل. وأتاحت أذربيجان تمديدا تلقائيا لتصاريح الإقامة المؤقتة الممنوحة للعمال المهاجرين أثناء الجائحة. وحظرت فييت نام فرض رسوم توظيف على العمال المهاجرين. وعززت تونس قدرات الرصد والإنفاذ المتصلة بوكالات الاستخدام. وأطلق ائتلاف من أصحاب المصلحة حملة "العدالة من أجل الحماية من سرقة الأجور" من أجل التصدي لاحتجاز أرباب العمل لأجور المهاجرين بشكل جائر. وساهمت البحوث والجهود الجماعية الأخرى في تعزيز قاعدة الأدلة لتقييم المؤشر 10-7-1 من مؤشرات أهداف التنمية المستدامة. وفي عام 2020، أنشأت ألمانيا خدمة استشارية مركزية لتعزيز الاعتراف بالمؤهلات الأجنبية. وفي سري لانكا، استحدثت الحكومة مع أرباب العمل جواز سفر للمهارات يسمح للمواطنين العائدين بإثبات المهارات المكتسبة بطرق رسمية وغير رسمية. كما واصلت الدول التصديق على الصكوك الأساسية للعمل.

هاء - التصدي للتهريب والاتجار بالبشر وتعزيز الوصول إلى القضاء

25 - ثمة دلائل تشير إلى أن مهربي المهاجرين يمكنهم التكيف بسرعة مع تقلص وتغير فرص الهجرة النظامية من خلال التملص من القيود وتحديد الطرق النائية والأكثر خطورة وزيادة رسوم التهريب. وتشير البحوث المستجدة بشأن طرق هجرة محددة إلى أن التدخلات المتصلة بجائحة كوفيد-19 ربما أدت إلى زيادة الطلب على خدمات التهريب في الأجلين المتوسط والطويل. ويمكن أن يشكل التهريب، لا سيما بأشكاله المشددة، تهديدا كبيرا لحياة المهاجرين ورفاهم. وقد ينطوي على انتهاكات وتجاوزات لحقوق الإنسان قائمة على أساس نوع الجنس، حيث يُبلغ عن تعرض الرجال بدرجة أكبر للسخرة وعن تعرض النساء بدرجة أكبر للعنف والاعتداء الجنسيين. وقد يؤدي تغير الديناميات الناجم عن الجائحة إلى أخطار ومخاطر جديدة تتصل بعمليات التهريب بظروف مشددة[10]. وفي الوقت نفسه، كثيرا ما تُجرم المساعدة الإنسانية المقدمة إلى المهاجرين المعرضين للخطر باعتبارها تهريب. كما يمثل المهاجرون نسبة كبيرة من ضحايا الاتجار الذين يتم الكشف عنهم في معظم المناطق. ويُعد الفقر والتهميش الاقتصادي، اللذان تفاقما منذ تفشي الجائحة، من بين عوامل الخطر الرئيسية للاتجار بالأشخاص، بما في ذلك الاتجار بالأطفال والشباب. وقد أدى سياق جائحة كوفيد-19 إلى تعقيد الوصول إلى ضحايا الاتجار ودعمهم[11].

(10) انظر، على سبيل المثال، United Nations Office on Drugs and Crime, "COVID-19 and the Smuggling of Migrants: A Call for Safeguarding the Rights of Smuggled Migrants Facing Increased Risks and Vulnerabilities" (Vienna, 2021) و United Nations Office on Drugs and Crime, *Abused and Neglected: A Gender Perspective on Aggravated Migrant Smuggling Offences and Response* (2021).

(11) انظر، على سبيل المثال، مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، *التقرير العالمي عن الاتجار بالأشخاص لعام 2020* (منشورات الأمم المتحدة، 2020) ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، *The Effects of the COVID-19 Pandemic on Trafficking in Persons and Responses to the Challenges* (2021).

26 - وفي عام 2020، أطلقت الدول آلية استعراض تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية والبروتوكولات الملحقة بها، التي يتعلق اثنان منها بالاتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين. وفي الفترة 2020-2021، وضع فريق التنسيق المشترك بين الوكالات لمكافحة الاتجار بالأشخاص إرشادات سياساتية بشأن الاتجار لأغراض السخرة، وعدم معاقبة ضحايا الاتجار، ومنع الاتجار من خلال الشراء المستدام والاتجار لغرض نزع الأعضاء. ووضعت أرمينيا برامج وأنشأت الأرجنتين وكالات متخصصة لمساعدة ضحايا الاتجار ودعمهم. واستحدثت بنما تصريح إقامة مؤقتة لأغراض الحماية الإنسانية لفائدة ضحايا الاتجار.

27 - وإن تعزيز الأدلة المتعلقة بتطور الطلب على التهريب وخصائص التهريب وعدد حالات الاتجار أمر ضروري للسياسات المحددة الهدف وتدخلات الحماية، بما يشمل تعزيز استجابات العدالة الجنائية. ويجب أن تعترف التشريعات المحلية بالظروف التي تعرض حياة أو سلامة المهاجرين ضحايا التهريب للخطر، أو التي ترقى إلى المعاملة اللاإنسانية والمهينة، على أنها ظروف مشددة. فعلى الرغم من خطورة الانتهاكات، لا تُراعى الظروف المشددة عند مقاضاة المهربين المزعومين وغيرهم من المجرمين إلا في عدد قليل من الحالات. ويجب على الدول القضاء على الإفلات من العقاب وضمان أن تكون جميع الاستجابات والإحالات مراعية لاحتياجات الأطفال والاعتبارات الجنسانية لتعزيز الحماية والمساعدة التي تركز على الضحايا.

واو - تعزيز بدائل احتجاز المهاجرين غير السالبة للحرية والخطوات نحو إنهاء احتجاز الأطفال المهاجرين

28 - تؤثر السياسات والممارسات والظروف المرتبطة باحتجاز المهاجرين، بما في ذلك الحرمان التعسفي من الحرية والاكتظاظ وقلة فرص الحصول على الخدمات، تأثيراً عميقاً على الصحة البدنية والعقلية والرفاه ونماء الطفل. وتقوض إمكانية الاستفادة من عمليات الهجرة المنصفة وتنتهك حقوق الإنسان. وقد كشفت الجائحة وضاعفت المخاطر الكامنة في احتجاز المهاجرين، حيث يكاد يكون التباعد البدني شبه مستحيل، ولوازم النظافة الصحية ومعدات الوقاية غير كافية، والموارد البشرية مستنفدة، والمعلومات المضللة شائعة.

29 - ودفعت الجائحة الدول إلى اعتماد بدائل الاحتجاز غير السالبة للحرية. وأغلقت بعض الدول مرافق احتجاز المهاجرين، وعلقت ممارسات الاحتجاز، ووجهت المهاجرين نحو بدائل احتجاز غير سالبة للحرية مع إمكانية الحصول على الرعاية الصحية وغيرها من الخدمات؛ كما مكّنت بعض الدول المهاجرين من الحفاظ على وضعهم النظامي من خلال تمديد تأشيرات السفر. واتخذت دول أخرى خطوات لتحسين الظروف من خلال تنفيذ تدابير التخفيف من مخاطر جائحة كوفيد-19. ونفذت بعض الدول تغييرات في السياسات من أجل التخلص التدريجي من احتجاز المهاجرين وتوسيع نطاق اعتماد بدائل الاحتجاز غير السالبة للحرية. وفي حزيران/يونيه 2021، أنشأت بلجيكا إدارة حكومية لتنفيذ بدائل الاحتجاز وتعزيزها. وفي عام 2020، قامت المكسيك بمواءمة التشريعات لحظر احتجاز الأطفال المهاجرين. واعتمدت تايلند إطارا للرصد والتقييم كجزء من جهودها الرامية إلى إنهاء احتجاز الأطفال المهاجرين.

30 - وإلى جانب الخطوات المشجعة، لوحظت اتجاهات مقلقة. فقد تصدت بعض الدول للجائحة باحتجاز المزيد من المهاجرين لفترات أطول، باستخدام مخاوف بشأن الصحة العامة لتبرير الاحتجاز أو الترحيل غير القانوني. وواجهت دول عديدة تحديات عملية في ضمان بدائل الاحتجاز القائمة على الحقوق، لا سيما في ضمان ظروف معيشية لائقة وإمكانية حصول المهاجرين المفرج عنهم على الخدمات.

31 - وتتوفر قاعدة أدلة قوية بشأن فعالية البدائل نتيجة الجهود الدؤوبة للمسؤولين الحكوميين الذين يقودون التغييرات، وخبراء الصحة الذين يجرون بحوث بشأن الآثار، ومديري القضايا الذين يساعدون المهاجرين والمهاجرين الذين يفيدون من بدائل الاحتجاز غير السالبة للحرية. وسمحت الجائحة لبعض البلدان بإظهار كيفية إدارة الهجرة بطريقة إنسانية وفعالة دون اللجوء إلى الاحتجاز. ويمكن للدول أن تستفيد من هذه الدروس وتجعل الحرية هي القاعدة من خلال إنهاء احتجاز الأطفال المهاجرين والاستثمار في بدائل الاحتجاز غير السالبة للحرية لضمان أن يكون الاحتجاز تدبير الملاذ الأخير فقط.

زاي - تحسين المساعدة القنصلية والقدرة على الحماية لدعم جميع المهاجرين

32 - أظهرت جائحة كوفيد-19 الأهمية المحورية للخدمات القنصلية المقدمة في الوقت المناسب لحماية حقوق المهاجرين في جميع مراحل دورة الهجرة. وأدت الجائحة إلى تنامي الطلبات على الخدمات القنصلية، مما وضع القدرات على المحك حيث رُحل المهاجرون، وتقطعت بهم السبل، وفقدوا وظائفهم ووضعهم النظامي، وعانوا لاسترداد استحقاقاتهم أو أصيبوا بفيروس كوفيد-19. وسلطت الاستعراضات الإقليمية الضوء على التحديات التي تواجه تقديم الدعم إلى المهاجرين، بما في ذلك من حيث التنسيق بين الشبكات القنصلية والدبلوماسية ومحدودية الموارد والوجود.

33 - وخلال الجائحة، استخدمت عدة دول نظم العمل عن بعد والحلول الرقمية، وتعاونت مع أصحاب المصلحة لتلبية الطلب على المساعدة القنصلية. وعززت الأرجنتين الدعم القنصلي من خلال آليتها الافتراضية الجامعة وتعاونت مع جاليات المغتربين لتوفير الغذاء والمسكن. وفي الإعلان الصادر عن رابطة أمم جنوب شرق آسيا في عام 2019 بشأن حقوق الأطفال في سياق الهجرة، وافقت الدول على تنسيق الخدمات القنصلية.

34 - وتبين التجربة أهمية تعزيز الحماية والمساعدة والتعاون على المستوى القنصلي من أجل حماية حقوق المهاجرين ومصالحهم في جميع الأوقات. ويمكن توسيع نطاق الخدمات القنصلية الفعالة المقدمة إلى المهاجرين، بمن فيهم ذوو الوضع غير النظامي، من خلال إنشاء قنصليات جديدة، أو زيادة عدد الموظفين المدربين، أو استخدام الحلول الرقمية، أو تعزيز الاتفاقات الثنائية والمتعددة الأطراف أو إشراك أصحاب المصلحة. وفي الوقت الذي تقوم فيه البلدان بتجديد نظمها القنصلية، تظل حماية الخصوصية والبيانات الشخصية أمرًا حيويًا.

حاء - الاستفادة من مساهمات المهاجرين

35 - توجد معرفة واسعة النطاق بشأن الطريقة التي يقوم بها المهاجرون والمغتربون بإثراء المجتمعات من خلال القدرات البشرية والاجتماعية الاقتصادية والثقافية والمساهمة في بلدانهم الأصلية والبلدان التي يقصدونها في تحقيق نتائج التنمية المستدامة لصالح أسرهم ومجتمعاتهم. وقد عززت الجائحة هذا الفهم حيث استخدمت مجتمعات المهاجرين والمغتربين كفاءاتها لمواجهة التحديات. واستحدثت مبادرة الشتات الباكستاني للصحة منصة رقمية للمهنيين الصحيين في الشتات من أجل توفير الاستشارات والتدريب عبر الإنترنت. كما قامت منظمات المغتربين بترجمة المواد الإرشادية ودعم حملات التوعية والإعلام.

36 - وتوفر الجائحة دروسا عن كيفية تحسين ظروف المهاجرين والمغتربين للمساهمة في المجتمعات. وعند تهيئة البيئات التمكينية، وضعت دول كثيرة سياسات لإشراك المغتربين من أجل تيسير مساهمات

المغتربين في بلدان المنشأ أو بلدان المقصد، بينما تشير بعض الدول إلى الهجرة أو المهاجرين أو مجتمعات المغتربين في خططها الإنمائية. وفي عام 2020، أطلقت جمهورية مولدوفا، بعد مشاورات واسعة النطاق مع مجتمعات المهاجرين والمغتربين، برنامج "الشتات ينجح في الوطن"، الذي يقدم منحًا إلى الحكومات المحلية ويهدف إلى جعل الهجرة مفيدة للتنمية المحلية. ويدعم عدد من الدول الأوروبية مبادرة MeetAfrica، التي تشجع المغتربين الأفريقيين في فرنسا وألمانيا على إنشاء أعمال تجارية في بلدانهم الأصلية. إلا أن دولا أخرى أقرت بعدم وجود سياسات داعمة للمغتربين.

طاء - تشجيع التحويلات المالية الأكثر سرعة والأقل تكلفة وتعزيز الشمول المالي

37 - على الرغم من الجائحة، حافظت التحويلات المالية على مستواها على عكس ما أشارت إليه التوقعات وأكدت سعي المهاجرين إلى إرسال الأموال إلى أسرهم حتى في حالات العسر الشديد. ويعتمد أكثر من 800 مليون شخص يعيشون في أكثر من 125 بلدا على المهاجرين الذين يرسلون الأموال إلى أوطانهم[12]. وفي عام 2020، بلغت التحويلات المالية إلى البلدان المنخفضة الدخل والمتوسطة الدخل والمسجلة رسميًا 549 بليون دولار، أي أقل بنسبة 1,7 في المائة فقط من المبلغ الإجمالي المسجل في عام 2019، بينما من المتوقع أن تصل تدفقات التحويلات إلى هذه البلدان إلى 589 بليون دولار في عام 2021[13].

38 - وأُطلقت مبادرات لدعم استمرار تدفق التحويلات المالية في ضوء الجائحة. وقدمت فرقة العمل المجتمعية المتعددة أصحاب المصلحة للتحويلات المشورة إلى الحكومات وقطاع التحويلات المالية، بوسائل منها "مخطط العمل" الخاص بها بشأن كيفية تحفيز انتعاش ومرونة التحويلات المالية في سياق كوفيد-19 وموجز سياساتي بشأن أثر كوفيد-19 على التحويلات المالية العائلية، نشرته الشبكة. وانضم ثلاثة وثلاثون بلدا إلى دعوة للعمل أطلقتها سويسرا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية بشأن التحويلات المالية في سياق الأزمات. وأعلن العديد من البلدان أن التحويلات خدمات أساسية وأنها تخفف من شدة اللوائح. وبغية تيسير المزيد من الرقمنة، عُرضت على مرسلي التحويلات المالية حوافز وألغيت رسوم معاملات التحويلات أو تم الاعفاء منها. وحسنت الشراكة العالمية للشمول المالي التابعة لمجموعة العشرين عملية الإبلاغ والرصد بشأن تكاليف إرسال الحوالات المالية ورقمنة خدمات التحويلات المالية وأثر الأزمات على التحويلات المالية في سياق خططها الوطنية للتحويلات المالية. وفي العديد من البلدان الأفريقية، أنشئت شبكات وطنية لتمكين الشركاء من القطاعين العام والخاص والشركاء الإنمائيين ذوي الصلة من مواجهة التحديات في أسواق التحويلات المالية الوطنية في سياق الجائحة ووضع خرائط طريق مشتركة. وأطلقت كينيا استقصاءها الأول عبر الإنترنت بشأن التحويلات المالية من الشتات الكيني لتعزيز دور التحويلات المالية في دعم سبل العيش والتنمية الاقتصادية.

(12) United Nations Network on Migration, "International Day of Family Remittances: the global pandemic highlights the crucial role of remittances for migrant families", 16 June 2020. متاح على الرابط التالي: https://migrationnetwork.un.org/statements/international-day-family-remittances-global-pandemic-highlights-crucial-role-remittances.

(13) World Bank Group, *Recovery: COVID-19 Crisis Through a Migration Lens* (2021).

39 - وتُظهر المعلومات الأولية أن المهاجرين زادوا من استخدامهم للقنوات المنظمة والرقمية، مما أدى إلى خفض تكاليف التحويلات المالية في العديد من قنوات التحويلات المالية[14]. وتعتمد القنوات الرقمية على البنية التحتية السليمة وعلى الشمول الرقمي والمالي، علما بأن مستوى تطورها متفاوت على نطاق البلدان وفي المناطق الحضرية والريفية. وتكافح النساء بشكل غير متناسب للحصول على الموارد المالية والبيانات التي تستند إلى الأجهزة المحمولة، على الرغم من اعتمادهن على التحويلات أكثر من الرجال.

40 - ووفرت الجائحة دروسا بشأن كيفية تحسين سوق التحويلات المالية، بسبل منها توسيع نطاق استخدام القنوات الرقمية، وتشجيع الابتكار والمنافسة والشفافية، وخفض تكاليف المعاملات، وزيادة الشمول الرقمي والمالي. وينبغي أن تستند تدابير خفض رسوم إرسال الحوالات المالية وزيادة الاستخدام المنتج للتحويلات المالية إلى عملية سليمة لجمع البيانات المتعلقة بإرسال واستخدام الحوالات المالية وإلى مشاركة الشتات. وفي حين يمكن للرقمنة أن تدعم استمرارية تدفقات التحويلات المالية في حالات الأزمات، يجب الحفاظ على خدمات التحويلات النقدية المنظمة لمواجهة التحديات في توفير الخدمات الرقمية المتصلة بالتحويلات. فعند دعمها بسياسات وأولويات متسقة، واستكمالها بمبادرات القطاع الخاص والمجتمع المدني، يمكن أن تساعد هذه التحولات في تحقيق أهداف التنمية المستدامة ذات الصلة، ولا سيما الغاية 10-ج، بما يشمل النساء وسكان المناطق الريفية.

ياء - تعزيز الحماية الاجتماعية وإمكانية نقل الاستحقاقات

41 - عندما تسببت الجائحة في فقدان الوظائف، وأجبرت الناس على أخذ إجازة غير مدفوعة الأجر، وقلصت المدخرات، ودفعت الناس إلى العودة، أصبحت أهمية ضمان الحق في الحماية الاجتماعية الشاملة التي يسهل الوصول إليها وإمكانية نقل المزايا والاستحقاقات بشكل فعال أكثر وضوحا من أي وقت مضى.

42 - واعتمدت الدول اتفاقات لمعالجة تلك المسائل. فقد وقعت بيلاروس وجمهورية مولدوفا اتفاق ضمان اجتماعي في عام 2019 لتيسير إمكانية نقل استحقاقات المعاشات التقاعدية للرعايا العائدين. وفي العام نفسه، أيدت تايلند وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وفييت نام وميانمار خارطة طريق لتنفيذ إعلان وزاري بشأن إمكانية نقل استحقاقات الضمان الاجتماعي للعمال المهاجرين. وفي عام 2020، اعتمد وزراء الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي والشركاء الاجتماعيون مجموعة من المبادئ التوجيهية بشأن إمكانية نقل استحقاقات الضمان الاجتماعي. وتضمن القرار المتعلق بالمناقشة المتكررة الثانية بشأن الحماية الاجتماعية الذي اعتمده مؤتمر العمل الدولي في دورته 109 توصيات بشأن إمكانية نقل الحماية الاجتماعية للعمال المهاجرين.

43 - وعلى الرغم من الممارسات البارزة، فإن الاستبعاد والحواجز التي تحول دون الحصول على الأهلية والأطر غير المنفذة ومحدودية التعاون عبر الحدود لا تزال تؤثر على تحقيق التغطية باستحقاقات الضمان الاجتماعي والاستحقاقات الأخرى وإمكانية نقلها. وثمة حاجة إلى بذل جهود متضافرة لتعزيز الشراكات الثنائية أو المتعددة الأطراف، وتنفيذ الأطر القائمة ووضع اتفاقات جديدة حتى يتمكن العمال المهاجرون ذوو المهارات من جميع المستويات وأسرهم من التمتع بحقهم في الحماية الاجتماعية والاستحقاقات والمزايا الأخرى.

(14) International Fund for Agricultural Development and World Bank, "Resilience in the market for international remittances during the COVID-19 crisis" (2021).

كاف - جمع واستخدام بيانات دقيقة ومصنفة كأساس للسياسات القائمة على الأدلة

44 - خلال الاستعراضات الإقليمية، أبرزت دول كثيرة أهمية البيانات الموثوقة والمصنفة في تنفيذ الالتزامات الواردة في الاتفاق من خلال السياسات والإجراءات القائمة على الأدلة. وأدت ألجائحة إلى تعقيد الجهود الرامية إلى جمع بيانات الهجرة، بوسائل منها جولة التعدادات التي أجريت في عام 2020. فعلى سبيل المثال، أرجئ العديد من عمليات التعداد لأن الاتصال الشخصي لم يكن ممكنا أثناء عملية العد. ومع ذلك، استمرت بعض المبادرات لتحسين إحصاءات الهجرة، بما في ذلك توقيتها وتغطيتها وتصنيفها وقابليتها للمقارنة.

45 - وفي عام 2021، أقرت اللجنة الإحصائية إطارا مفاهيميا وتعاريف لتنقيح توصياتها المتعلقة بإحصاءات الهجرة الدولية. ويؤكد الإطار على احتياجات البيانات لصنع السياسات الوطنية، ويعرض أنماطا جديدة للهجرة ومصادر جديدة للبيانات وسيعزز بناء القدرات الإحصائية. وفي الفترة بين عامي 2020 و 2021، أطلقت الأمم المتحدة مشاريع مختلفة في أفريقيا وآسيا والمحيط الهادئ وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي تهدف إلى تعزيز القدرات الوطنية على جمع وتصنيف بيانات الهجرة وتعزيز فهم استخدامها وأوجه القصور التي تعتريها بالنسبة إلى صياغة السياسات وتنفيذها ورصدها فيما يتعلق بالأهداف والغايات القابلة للتطبيق لخطة عام 2030.

46 - وبُذلت جهود لتعزيز قدرة آليات التعاون الإقليمي مثل رابطة أمم جنوب شرق آسيا والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي على جمع بيانات هجرة اليد العاملة. وفي عام 2020، أطلق تحالف عالمي متعدد القطاعات التحالف الدولي للبيانات المتعلقة بالأطفال المتنقلين من أجل تقليل الثغرات في البيانات واستخدام الإحصاءات لحماية حقوق الأطفال المهاجرين. وأنشئ مركزان للبيانات في أفريقيا: المركز الأفريقي للدراسات والبحوث المتعلقة بالهجرة في مالي والمرصد الأفريقي للهجرة في المغرب. وفي عام 2021، أطلق الاتحاد الأفريقي وشركاؤه شبكة أفريقيا لبيانات الهجرة من أجل تعزيز التبادل القاري والمبادرات المتعلقة ببيانات الهجرة.

47 - ولا تزال توجد ثغرات في البيانات. وتشير دراسة استقصائية عالمية حديثة إلى أن القدرات الإحصائية بشكل عام أقوى نسبيًا في مجالات مثل العمالة والهجرة طويلة الأجل، تليها الهجرة العائدة، في حين توجد ثغرات في مجالي الهجرة غير النظامية والمواطنين المقيمين في الخارج[15]. وتوجد ثغرات في جمع البيانات وتحليلها في المجالات المواضيعية أيضًا، مثل الهجرة والصحة والعمر ونوع الجنس. أما التحديات الأخرى التي سُلط الضوء عليها خلال الاستعراضات الإقليمية والمنتدى الدولي المعني بإحصاءات الهجرة المعقود في عام 2020، فهي تتعلق بالمصادر والنظم القديمة أو غير المتوافقة أو غير المناسبة لجمع البيانات وتصنيفها واعتماد المركزية في تجميعها، فضلا عن محدودية القدرات الرقمية. وبغية التغلب على الثغرات الحالية ومعالجة التحديات المتصلة بجائحة كوفيد-19، يجب مواصلة العمل من أجل إنشاء برنامج عالمي بشأن بيانات الهجرة، حسبما يدعو إليه الاتفاق. ويجب أن تدعم جميع الجهود المتصلة بجمع البيانات وتبادلها الحق في الخصوصية.

(15) انظر E/CN.3/2021/11.

ثالثا - التطلع إلى منتدى استعراض الهجرة الدولية

48 - في الوقت الذي يجري فيه تكييف نُهج الهجرة الدولية، بالاستناد إلى الرؤى المستقاة من الجائحة، يجب التعجيل بالإجراءات حيثما تكون الثغرات النظمية لا تزال موجودة، وتكون أوجه عدم المساواة قد تفاقمت، ويكون التعاون والشراكات ضروريين لمواجهة التحديات القائمة والناشئة. ويتناول هذا الفرع بالتفصيل ما جرت مناقشته أعلاه من تقدم وممارسات وتوصيات ويسلط الضوء على الأولويات السياساتية الإضافية التي يتعين على المنتدى النظر فيها.

ألف - تعزيز المجتمعات الشاملة للجميع وإشراك المهاجرين في عملية التصدي لجائحة كوفيد-19 والتعافي منها

49 - سلطت الجائحة الضوء على التحديات النظمية التي تهدد سلامة المهاجرين وكرامتهم وحقوقهم الإنسان الواجبة لهم ورفاههم والتي تعزى إلى الفشل في إدماجهم بشكل كامل في المجتمع والقضاء على التمييز. وعلى النقيض من ذلك، سُجلت بوادر أمل، حيث قامت الدول بتنقيح سياساتها وممارساتها لتوفير حماية أفضل للمهاجرين، سواء في سياق كوفيد-19 أو بشكل عام.

50 - وكافح المهاجرون للحصول على الخدمات الأساسية، مثل الرعاية الصحية، على الرغم من تعرضهم بشكل غير متناسب للإصابة بفيروس كوفيد-19 نتيجة لظروفهم المعيشية وعملهم في الوظائف الأساسية أو القطاعات الأخرى حيث تكون فرص العمل عن بعد أو تدابير التباعد البدني محدودة أو منعدمة. ومن الحواجز التي تحول دون الحصول على الخدمات الأساسية القوانين والسياسات التمييزية، والممارسات غير المتسقة، والمعلومات التي يتعذر الوصول إليها، والاستبعاد على أساس الوضع النظامي، والافتقار إلى الوثائق، والمخاوف من التداعيات الصحية، والمخاوف من إنفاذ قوانين الهجرة عند الحصول على الخدمات، والفجوات الرقمية. وكثيرا ما تنشأ هذه الحواجز أو تتفاقم بسبب ازدياد الطلب على القدرة المحدودة للمؤسسات والجهات الفاعلة على توفير تلك الخدمات الأساسية، والمعلومات المضللة والوصم، وعمليات الإغلاق، والتدخلات الأخرى المتصلة بالجائحة[16].

51 - كما دلت سياسات وبرامج التلقيح ضد فيروس كوفيد-19 على وجود درجات متفاوتة من الشمول. فقد تبين من استعراض أجري في الفترة بين شباط/فبراير وآذار/مارس 2021 لما عدده 104 خطط وطنية لإتاحة اللقاحات قُدمت إلى مرفق كوفاكس لإتاحة لقاحات كوفيد-19 على الصعيد العالمي أن 28 في المائة فقط من تلك الخطط شملت مهاجرين وأن نسبة أقل من ذلك (17 في المائة) شملت صراحة المهاجرين ذوي الوضع غير النظامي[17].

52 - وحتى عندما تكون الأطر الشاملة للجميع موجودة على الصعيدين الوطني أو دون الوطني، فإنها لا تؤدي دائمًا إلى استفادة المهاجرين منها في الممارسة العملية. وفي المناطق الحضرية والريفية التي يقيم فيها المهاجرون، أحيانا على هامشها، تظل جهود التنفيذ المحلية ضرورية.

---

(16) انظر، على سبيل المثال، World Health Organization, *Refugees and Migrants in Times of COVID-19: Mapping Trends of Public Health and Migration Policies and Practices* (Geneva, 2021).

(17) World Health Organization, "COVID-19 immunization in refugees and migrants: principles and key considerations", interim guidance (31 August 2021).

53 - وفي ضوء جائحة كوفيد-19، عززت دول كثيرة إمكانية حصول المهاجرين على خدمات الرعاية الصحية. واعتمدت بعض الدول أطرا أو نقحت الأطر القائمة وأتاحت إمكانية الوصول إلى فحص فيروس كوفيد-19 أو التلقيح ضده أو العلاج منه مجانًا في بعض الأحيان. واعتمدت بعض الدول سياسات مرنة لتمكين المهاجرين من الحفاظ على وضعهم النظامي والحصول على الرعاية الصحية وغيرها من الخدمات. وأطلق العديد من الدول والسلطات المحلية مبادرات لزيادة الوعي وترجمت المعلومات المتعلقة بفيروس كوفيد-19إلى لغات متعددة للتخفيف من المخاطر الصحية وتحسين إمكانية الحصول على الرعاية الصحية. وفي أيلول/سبتمبر 2021، أشارت البيانات الأولية إلى أن 132 من أصل 177 دولة تتيح، من الناحية العملية، إمكانية حصول المهاجرين ذوي الوضع النظامي على اللقاحات[18].

54 - كما يسرت الدول إمكانية الحصول على الخدمات الأساسية الأخرى. وفي سياق جائحة كوفيد-19، أعفت مصر الأطفال المهاجرين من شرط الحصول على تصريح إقامة ساري المفعول للتسجيل في العام الدراسي 2020-2021. واعتمدت مدينة ميلانو في إيطاليا خطة إستراتيجية للفترة 2020-2022 من أجل تحسين الوصول إلى التعليم الجيد والخدمات الأخرى وتحقيق الإدماج الاجتماعي لجميع أطفال ميلانو، بمن فيهم المهاجرون، وأنشأت مركز خدمات متعدد الأوجه للأطفال المهاجرين غير المصحوبين بذويهم في عام 2019.

55 - وبالإضافة إلى ذلك، كان المهاجرون مشمولين بشكل غير متسق بتدابير الدعم الاجتماعي الاقتصادي والإنعاش المتصلة بالجائحة، على الرغم من فقدان الوظائف والدخل والكفاح من أجل تلبية الاحتياجات الأساسية. وفي عام 2019، أنشأت أوزبكستان نظام دعم اجتماعي للعمال المهاجرين الأوزبكيين المقيمين في الخارج. واعتمدت إكوادور خطة شاملة لرعاية وحماية الرعايا الفنزويليين خلال الفترة 2020-2021 من أجل تعزيز وصولهم إلى الخدمات والإدماج الاجتماعي الاقتصادي. وأتاحت أيرلندا إمكانية الوصول إلى خدمات الرعاية الاجتماعية للعمال من خارج الاتحاد الأوروبي أو المنطقة الاقتصادية الأوروبية الذين فقدوا وظائفهم بسبب الجائحة. وشملت سانت كيتس ونيفيس المهاجرين بتدابير الدعم الاجتماعي الاقتصادي والإنعاش. وفي لا أونيون، بالسلفادور، وضعت السلطات المحلية مع المهاجرين خطة استجابة اجتماعية اقتصادية للتصدي لآثار الجائحة على الأسر المعيشية التي تضم بين أفرادها مهاجرين. ووسعت طاجيكستان قائمتها لمواطن الضعف في إطار برنامج التحويلات النقدية الإنسانية لتشمل أطفال وأسر العمال المهاجرين.

56 - وكثيرا ما تقتصر السياسات أو البرامج المتعلقة بالخدمات الأساسية أو الحماية الاجتماعية أو الإنعاش على المهاجرين ذوي الوضع النظامي. وحتى عندما تشمل المهاجرين ذوي الوضع غير النظامي، فهم يواجهون باستمرار عقبات عملية بسبب مخاوف من الاعتقال والاحتجاز والترحيل، أو المعلومات التي يتعذر الوصول إليها، أو الافتقار إلى الوثائق اللازمة أو التنفيذ غير المتسق لتلك السياسات أو البرامج. وسعت بعض الدول والجهات صاحبة المصلحة إلى التخفيف من هذه الحواجز. وفي عام 2020، أنشأ الهلال الأحمر في جزر المالديف مركزًا لدعم المهاجرين يقوم باستخدام المتطوعين المهاجرين، وتزويد المهاجرين ببطاقات المستفيدين والاتفاق مع السلطات المحلية على عدم تزويدها بالمعلومات المتعلقة بالوضع من حيث الهجرة. وقدم العديد من جمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر

(18) انظر International Organization for Migration, "Migrant inclusion in COVID-19 vaccination campaigns", حُدّث في 10 أيلول/سبتمبر 2021.

الوطنية الإغاثة والمساعدة النقدية وخدمات الترجمة، فضلا عن الخدمات الطبية والنفسية الاجتماعية وغيرها، إلى المهاجرين، بغض النظر عن وضعهم من حيث الهجرة. ولا ينبغي أبدًا تجريم تقديم المساعدة الإنسانية المنقذة للحياة إلى المهاجرين.

57 - ويجب أن تتصدى الجهود الرامية إلى إصلاح السياسات والممارسات والخطاب لكراهية الأجانب والمعلومات المضللة بشأن الهجرة والمهاجرين وتقضي على أشكال التمييز الهيكلية والنظمية والمؤسسية. فلا تزال الخرافات والتصورات الخاطئة والتمييز ضد المهاجرين قائمة. ولا يمكن أبدًا استخدام الخطاب الذي يربط المهاجرين بالأنشطة الإجرامية أو يعزز مشاعر القلق المعادية للمهاجرين لتبرير السياسات والممارسات. وأثناء الجائحة، واجه المهاجرون خطاب الكراهية والافتراءات العنصرية والوصم والعنف، فضلاً عن السياسات والبرامج التمييزية التي أضرت برفاههم.

58 - وقد سعت دول وجهات معنية مختلفة إلى معالجة هذه المسائل. وفي عام 2019، اعتمدت كولومبيا تشريعًا يحظر استخدام خطاب كراهية الأجانب ضد مجتمعات المهاجرين واللاجئين الفنزويليين. وفي عام 2019 أيضًا، أنشأت تشاد شبكة من الصحفيين لتعزيز التغطية الإعلامية ومكافحة التضليل الإعلامي من خلال سرديات الهجرة القائمة على الأدلة. وتجمع حملة "It Takes a Community"، التي تشارك في رئاستها إكوادور وكندا وآلية رؤساء البلدية التابعة للمنتدى العالمي المعني بالهجرة والتنمية، بين الحكومات الوطنية والمحلية والمؤسسات التجارية والمجتمع المدني والمنظمات الدولية لتعزيز سرديات الهجرة المتوازنة والقائمة على الأدلة عن الهجرة التي تبين أن المهاجرين يساعدون في إقامة مجتمعات محلية منتجة وآمنة ومرحبة.

59 - وإن التحولات نحو زيادة إدماج المهاجرين التي لوحظت في سياق الجائحة وما بعدها تدل على إمكانية إحراز تقدم. وتتوافق هذه الإجراءات مع رؤية الاتفاق ومبادئه التوجيهية وتعترف بعلاقة الترابط القائمة بين البشر. ويمكن أن تلقى الفوائد صداها في جميع المجتمعات. وينبغي مراعاة تلك الدروس واغتنام الفرصة لتحفيز التغيير والعمل على القضاء على أوجه عدم المساواة التي يعاني منها المهاجرون وأطفالهم وأسرهم.

باء - تعزيز الهجرة الآمنة والنظامية

60 - أدت جائحة كوفيد-19 إلى إضعاف قنوات دخول المهاجرين الراسخة في جميع أنحاء العالم، مما أدى إلى توقف سير عمل نظم الهجرة بأكملها مع ما صاحب ذلك من حالات تأخير وتعثر في إعادة إنشائها، على الرغم من أن الطلب على العمال المهاجرين لا يزال قويا وأن الدوافع السلبية والمعقدة للهجرة لا تزال قائمة. ونظرًا إلى أن الحكومات تعيد تحديد نظم حوكمة الهجرة (مع إيلاء الانتباه إلى آثار تغير المناخ التي تزداد حدة، وازدياد الطلب على عمالة المهاجرين على نطاق مختلف مستويات المهارة، ومعارف وكفاءات المهاجرين العائدين)، فإن المسارات النظامية القائمة على الحقوق وإعادة الإدماج المستدامة والقدرة على التنبؤ أمور حيوية لتحقيق وعد الاتفاق والغاية 10-7 من أهداف التنمية المستدامة (تيسير هجرة وتنقل الأشخاص على نحو منظم وآمن ونظامي ومسؤول، بسبل منها تنفيذ سياسات الهجرة المقررة التي تتسم بحسن الإدارة). وأظهرت الدول كيفية القيام بذلك، بسبل منها اعتماد سياسات مرنة لمنع المهاجرين من الوقوع في وضع غير نظامي، وتسوية وضع المهاجرين غير النظاميين، وتيسير مسارات الدخول والإقامة، بما في ذلك لم شمل الأسر أو العمل.

61 - وإن الوفاء بالتزام توسيع وتنويع مسارات الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية أمر بالغ الأهمية لمنع مواطن الضعف ومعالجتها طوال رحلة الهجرة. وفي حين أن خيارات الدخول والإقامة، بما في ذلك العمل أو لم شمل الأسر أو تسوية الوضع، لم تكن متاحة أبدًا دون قيد أو شرط، فإن استئناف التحركات عبر الحدود للأشخاص الذين تم تلقيحهم بينما تكافح العديد من البلدان لإتاحة اللقاحات لجزء من سكانها ينذر بتفاقم أوجه عدم المساواة. وإن تزويد المهاجرين الذين يتمتعون بمستويات مختلفة من المهارة والذين يعيشون ظروفا هشة مختلفة بفرص الدخول والإقامة يقلل من الحاجة إلى التنقل أو العيش أو العمل في ظروف غير آمنة أو غير نظامية.

62 - وفي سياق الجائحة، قامت كوستاريكا بتسوية وضع العمال المهاجرين غير النظاميين المتأثرين بالجائحة، مما أدى إلى تمكينهم من الحصول على فرص العمل في القطاع الزراعي. وقامت جمهورية كوريا بتمديد بعض عقود وتأشيرات العمل. وفي عام 2020، منحت البرتغال وضع الإقامة المؤقتة لأكثر من 000 350 مهاجر، مما مكنهم من الحصول على الرعاية الصحية والدعم الاجتماعي وحقوق أخرى على نفس مستوى المواطنين. ومددت تايلند تأشيرات نحو مليون عامل مهاجر من جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وكمبوديا وميانمار، ومُددت تأشيرات مهاجرين آخرين بشكل تلقائي. وفي عام 2021، أطلقت المملكة المتحدة برنامجًا يسمح للطلاب الدوليين الحاصلين على شهادات عليا بالتقدم للوظائف على أي مستوى من مستويات المهارة. وفي عام 2020، وافقت شيلي على قانون الهجرة لتعزيز حقوق الأطفال في سياق الهجرة، الذي يتضمن منح تأشيرة خاصة للأطفال والذي يسمح للأطفال بدخول الإقليم دون وثائق سفر ويحظر فرض العقوبات المتصلة بالهجرة على الأطفال.

63 - وفي عام 2021، اعتمدت كولومبيا نظام حماية مؤقتة بالنسبة إلى الرعايا الفنزويليين الراغبين في البقاء في كولومبيا. وتكون تأشيرة الحماية صالحة لمدة 10 سنوات وتتضمن وثيقة إثبات هوية تيسر الوصول إلى الحقوق والخدمات. ومددت هولندا بشكل مؤقت الفترة المتاحة لضحايا الاتجار لإبلاغ الشرطة عن التعرض للإيذاء. وفي عام 2020، اعتمدت دولة بوليفيا المتعددة القوميات سياسة لتسوية أوضاع المهاجرين غير النظاميين، بمن فيهم الأطفال الفنزويليون. وفي عام 2019، اعتمدت الجزائر إطارًا للسماح للمهاجرين عند المعابر الحدودية بالحصول على "تأشيرة تسوية" في الحالات الإنسانية.

64 - ويناقش الاتفاق أيضا صراحة مسارات الهجرة النظامية للأشخاص المتأثرين بالدوافع البيئية، ويقوم عدد من الدول والجهات صاحبة المصلحة باتخاذ خطوات أولية لجعل هذه المسارات حقيقة واقعة. وفي عام 2020، اعتمدت الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية بروتوكولاً بشأن حرية تنقل الأشخاص، يتضمن أحكامًا تسمح للأشخاص المتضررين من الكوارث بالدخول والإقامة في بلدان أخرى في المنطقة. وفي المحيط الهادئ، تقوم الدول ووكالات الأمم المتحدة وأمانة منتدى جزر المحيط الهادئ وجهات فاعلة أخرى بدعم نهج إقليمي قائم على حقوق الإنسان إزاء التنقل البشري المرتبط بتغير المناخ، بسبل منها تيسير هجرة اليد العاملة. وفي عام 2021، أوصت الولايات المتحدة بإنشاء مسار قانوني لتوفير الحماية الإنسانية للأشخاص الذين يواجهون تهديدات خطيرة لحياتهم بسبب تغير المناخ.

65 - وإن ضمان أن تتم أي عملية للعودة أو للسماح بالدخول مجددا بشكل آمن وكريم وبما يتماشى مع الالتزامات بموجب القانون الدولي وأن تكون إعادة الاندماج في المجتمعات المحلية الأصلية مستدامة هو من الشواغل البارزة، بما في ذلك في سياق الجائحة. وقد أدت جائحة كوفيد-19 وعمليات إغلاق الحدود والقيود الأخرى إلى زيادة تعقيد عودة المهاجرين والسماح بدخولهم مجددا وإعادة إدماجهم. وفي بعض

الحالات، أجبرت الدول المهاجرين على العودة قسراً دون مراعاة كافية للمخاطر الصحية أو الإجراءات القانونية الواجبة والضمانات الإجرائية، بما في ذلك مصالح الأطفال الفضلى. وأدت القيود المفروضة على التنقل وأوجه القصور في القدرات الأخرى إلى إعاقة عودة المهاجرين الذين يرغبون في ذلك.

66 - وعلقت بعض الدول عمليات العودة القسرية بالكامل، بينما دعمت دول أخرى إعادة رعاياها إلى الوطن. ويسرت منغوليا عودة الرعايا المنغوليين الذين تقطعت بهم السبل في الخارج وقدمت المساعدة لإعادة إدماجهم من خلال دورات التدريب المهني، وإمكانية الحصول على فرص العمل والخدمات الأساسية. وفي عام 2020، قدمت الفلبين المساعدة في مجال النقل ووفرت مكتب مساعدة متنقل لدعم مواطنيها العائدين.

67 - وواجه بعض المهاجرين العائدين تحديات في إعادة الاندماج بسبب النظم الصحية المثقلة بالأعباء وغير المجهزة تجهيزا كافيا وانكماش أسواق العمل والتمييز والوصم. وكافح المهاجرون العائدون أيضًا للحصول على فرص العمل اللائق والدعم في مجال إعادة الإدماج.

68 - ودعمت بعض الدول عملية إعادة الإدماج واعترفت بفرصة الاستفادة من المهارات والمعارف التي اكتسبها رعاياها العائدون. وفي عام 2020، أطلقت فييت نام مكتب "جامع" لتعزيز القدرة على دعم المهاجرات العائدات، بسبل منها توفير الدعم الاقتصادي لعملية إعادة الإدماج. وتوفر نيبال ما لا يقل عن 100 يوم عمل في السنة للعاطلين عن العمل، بمن فيهم المهاجرون العائدون من الخارج وأولئك الذين فقدوا وظائفهم بسبب جائحة كوفيد-19. وفي عام 2020، قدمت هندوراس ووكالات الأمم المتحدة والجهات صاحبة المصلحة خدمات إعادة إدماج خاصة إلى الفتيات والفتيان العائدين.

69 - وتعتبر القواعد والإجراءات الواضحة حاسمة بنفس القدر لإعادة إنشاء مسارات يمكن التنبؤ بها للسماح بالدخول والإقامة والعمل، وللعودة والسماح بالدخول مجددا، ولحماية الحقوق، بما في ذلك على الحدود. وقد أدت الجائحة إلى اعتماد مستويات غير عادية من القيود المفروضة على السفر والطرق، فضلا عن تأخيرات هائلة في تجهيز التأشيرات. وإن موجات ومتحورات كوفيد-19 الجديدة، وظروف السماح بالدخول والإقامة والعمل المتغيرة، فضلاً عن حظر السفر على أساس تمييزي في عالم يواجه مشكلة عدم الإنصاف في توزيع اللقاحات، لا تزال تؤدي إلى تعطيل الهجرة الدولية وتعقيدها.

70 - ويجري توحيد المتطلبات التي فرضتها الجائحة في شكل إجراءات معدلات للهجرة والحدود تراعي، إلى حد كبير، الاعتبارات الصحية. وقد تتفاقم التفاوتات في إمكانية الوصول إلى المسارات النظامية إذا ما استخدمت متطلبات الصحة العامة المتطورة كأساس للسياسات التقييدية بشكل متزايد. وإن ضمان أن تستمر أي تعديلات لإجراءات الهجرة وإدارة الحدود، بما في ذلك الرقمنة واستخدام التكنولوجيات الجديدة، في دعم الحقوق والفرص غير التمييزية للهجرة الآمنة والنظامية يظل أمرًا حيويًا، بحيث لا يواجه الأشخاص الأكثر ضعفًا أصعب الحواجز.

71 - ويواجه المهاجرون مخاطر وقد يتعرضون للأذى طوال رحلة الهجرة، ويرجع ذلك جزئياً إلى الافتقار إلى ما يثبت الهوية القانونية، وعدم كفاية فرص الوصول إلى المعلومات، وعدم إمكانية التنبؤ فيما يتعلق بإجراءات الهجرة. وإن الوفاء بالالتزامات المتعلقة بإثبات الهوية القانونية والمعلومات الدقيقة وحسنة التوقيت والقدرة على التنبؤ أمور ضرورية لتيسير الهجرة النظامية والحد من أوجه الضعف في عملية الهجرة، لأنها تمكن المهاجرين من الحصول على الخدمات والتمتع بحقوقهم.

72 - وحظي الالتزام بإثبات الهوية القانونية باهتمام محدود نسبيًا خلال الاستعراضات الإقليمية، على الرغم من دوره الأساسي في الوفاء بالعديد من الالتزامات الأخرى، بما في ذلك إمكانية الوصول إلى المسارات النظامية، والعودة الآمنة والكريمة، وأهميته بالنسبة إلى النهوض بالغاية 16-9 من أهداف التنمية المستدامة (توفير هوية قانونية للجميع، بما في ذلك تسجيل المواليد، بحلول عام 2030). ونظرًا إلى أن المسارات النظامية بعيدة المنال، قد يلجأ المهاجرون الذين يفتقرون إلى ما يثبت الهوية القانونية إلى القنوات غير النظامية، مما يؤدي إلى إحباط رؤية الاتفاق والغاية 10-7 من خطة عام 2030 وترسيخ أوجه عدم المساواة القائمة. وتعد نظم التسجيل المدني التي تعمل بشكل جيد، بما يشمل القدرة على تسجيل المواليد وإصدار الوثائق في الخارج من خلال الشبكات القنصلية، ضرورية للهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية. وفي بلدان مثل إكوادور وكولومبيا، حظيت الجهود المبذولة لتزويد المهاجرين بما يثبت الهوية القانونية بدعم كبير.

73 - ويتطلب تعزيز الهجرة النظامية وإعادة الإدماج المستدامة نهجا متعدد الأوجه يجسد العديد من الالتزامات التي تعهدت بها الدول في إطار الاتفاق. ويجب أن يكون التعجيل باتخاذ إجراءات في تلك المجالات جانبًا أساسيًا من جوانب التعافي الشامل.

جيم - منع إزهاق الأرواح والمآسي الأخرى أثناء الهجرة

74 - يتعين على الدول والجهات صاحبة المصلحة الحد من أوجه الضعف التي تقوض حقوق الإنسان ورفاه المهاجرين وأسرهم، بما في ذلك المآسي التي تنجم عن الهجرة غير النظامية وتدابير التصدي لها. ولا يزال المهاجرون يموتون أو يختفون أو يعانون على طول طرق محفوفة بالمخاطر تعبر بيئات عدائية في البر والبحر، وعند الحدود وفي بلدان المقصد. وفي حين يُرجح أن تكون الأرقام الفعلية أعلى، قد سُجلت أكثر من 436 8 حالة وفاة في صفوف المهاجرين على مستوى العالم بين كانون الثاني/يناير 2019 و 24 تشرين الثاني/نوفمبر 2021، في حين فُقد 534 5 مهاجرا آخر ويُفترض أن يكونوا في عداد الأموات[19]. وإن صورة الطفل المهاجر المتوفى الذي حملته الأمواج إلى الشاطئ أو صورة ركمة تراب فوق تراب دُفن فيها شاب في المنطقة الحرجية المتجمدة العازلة بين بلدين تعجز عن نقل واقع حال المهاجرين الذين ما زالوا يموتون أو يعانون أثناء رحلات الهجرة. فالعواقب الوخيمة بالنسبة إلى الأسر تشمل التحديات النفسية الاجتماعية والاقتصادية والقانونية والإدارية. ويجب القيام بالمزيد لوقف حدوث هذه المآسي التي يمكن منعها.

75 - ومما يثير القلق أن الخسائر في أرواح المهاجرين حظيت باهتمام محدود نسبياً في الاستعراضات الإقليمية. وفي الواقع، منذ اعتماد الاتفاق، لم يترجم الالتزام بإنقاذ الأرواح وإرساء جهود دولية منسقة بشأن المهاجرين المفقودين إلى إجراءات مجدية. وتعد مبادرة Proyecto Frontera التي يُضطلع بها على طول طريق الهجرة في أمريكا الوسطى من المبادرات التي تتعاون فيها سلطات الدولة ومنظمات المجتمع المدني للبحث عن المهاجرين المفقودين وتحديد هوياتهم. وتعتبر الجهود المبذولة لتحديد هوية ضحايا حوادث تحطم الزوارق في تونس مثالاً آخر على الجهود التي تبذلها الدولة والجهات صاحبة المصلحة.

(19) انظر https://missingmigrants.iom.int/. تعكس بيانات مشروع المهاجرين المفقودين الحوادث الموثقة التي تنطوي على وفاة أو اختفاء أثناء الهجرة سواء في البر أو البحر؛ إلا أنها لا تشمل الوفيات التي تحدث في مرافق احتجاز المهاجرين أو بعد الترحيل إلى موطن المهاجر، فضلاً عن الوفيات التي ترتبط بشكل غير وثيق بالوضع غير النظامي للمهاجرين، مثل تلك الناتجة عن الاستغلال في العمل.

76 - وتعد جهود الإنقاذ في عرض البحر واجبا إنسانيا أساسيا. وإن الافتقار إلى آليات إنزال واضحة وآمنة ويمكن التنبؤ بها للأشخاص الذين يتم إنقاذهم لا يزال يشكل في بعض أنحاء العالم خطرا على الحياة يمكن تجنبه. وقامت جماعة عالمية من الممارسين بوضع وثائق توجيهية لمساعدة الدول والجهات صاحبة المصلحة الأخرى في تنفيذ الهدف 8 من الاتفاق (إنقاذ الأرواح وإرساء جهود دولية منسقة بشأن المهاجرين المفقودين)، بما في ذلك ما يتعلق بإنشاء آليات بحث عبر وطنية.

77 - ويجب أن تشمل الجهود منع الوفيات والمعاناة من خلال تغييرات نظمية وسياساتية تتصدى للمخاطر الكامنة في أطر الهجرة. ويجب القضاء على الممارسات التي تستغل الظروف الهشة التي يعيشها الناس لأغراض سياسية أو اقتصادية أو غير ذلك من الأغراض، مما يتسبب في عواقب إنسانية وانتهاكات لحقوق الإنسان يمكن تجنبها.

78 - ويجب أن تظل حقوق الإنسان والمعاملة الإنسانية للمهاجرين في صميم جميع الإجراءات المتخذة. ويمكن أن توفر تجربة المهاجرين وأسرهم رؤى لا تقدر بثمن لترجمة الالتزامات المعلنة إلى إجراءات فعالة. ويتعين على جميع الجهات الفاعلة أن تشارك في الحوار والتحليل وغرس بذور التعاون والشراكات للعمل بروح من التضامن مع جميع الناس ومن أجلهم، كجزء من العمل الجماعي الذي يهدف إلى ضمان استفادة الجميع من فوائد الهجرة.

رابعا - الترتيبات المؤسسية التي تتخذها منظومة الأمم المتحدة دعما للاتفاق

79 - تنسق شبكة الأمم المتحدة المعنية بالهجرة الدعم المقدم على نطاق المنظومة إلى الدول في تنفيذ الاتفاق ومتابعته واستعراضه على المستويات الوطنية والإقليمية والعالمية. وتوفر منصة للجهات صاحبة المصلحة للمشاركة في الحوار واستحداث الأدوات والإرشادات لدعم تنفيذ الاتفاق[20].

80 - ومنذ البداية، وافق رؤساء اللجنة التنفيذية للشبكة على الأولويات الأساسية لتنفيذ الاتفاق على المستويات الوطنية والإقليمية والعالمية، بما في ذلك تلبية دعوتها إلى إنشاء آلية لبناء القدرات مزودة بمركز اتصال وصندوق لبدء التشغيل ومنصة معرفة عالمية. وحددت الشبكة أولويات مواضيعية يمكن لمنظومة الأمم المتحدة أن تقوم في إطارها بدعم تنفيذ أهداف محددة من الاتفاق، إلى جانب التكيف في الوقت نفسه مع تحديات الجائحة. وتشمل تلك الأولويات مسارات عمل أصحاب المصلحة المتعددين، مثل تلك المتعلقة بتغير المناخ والهجرة وبإدماج المهاجرين في جهود التصدي لجائحة كوفيد-19 والتعافي منها. ولا تزال الاجتماعات نصف السنوية للرؤساء توجه أنشطة الشبكة.

81 - وتتعاون الشبكة بشكل وثيق مع مكتب التنسيق الإنمائي التابع للأمم المتحدة ونظام المنسقين المقيمين وتقوم، على نطاق أوسع، بتسخير الإصلاحات الأخيرة لمنظومة الأمم المتحدة الإنمائية من أجل تحقيق أثر أكبر. وقد وضعت الشبكة إرشادات ومواد تدريبة لفائدة أفرقة الأمم المتحدة القُطرية بشأن كيفية دعم تنفيذ الاتفاق، بسبل منها إدماج الهجرة في أطر الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة

(20) جميع التوجيهات والأدوات المشار إليها في هذا الفرع متاحة في الموقع الشبكي لشبكة الأمم المتحدة المعنية بالهجرة على الرابط التالي: https://migrationnetwork.un.org/.

والتوسع في دور الاتفاق في تحقيق خطة عام 2030. وجرى تجريب المواد التدريبية في أرمينيا وأوكرانيا والبوسنة والهرسك وتايلند وجورجيا والمغرب ويجري تعديلها لتضمينها الدروس المستفادة.

82 - ووضعت الشبكة توجيها للحكومات والجهات صاحبة المصلحة بشأن تنفيذ الاتفاق. ويقترح التوجيه عملية من ست خطوات لتنفيذ أهداف الاتفاق ومبادئه التوجيهية، مع الاعتراف بالحاجة إلى نهج مرن يحدده السياق. كما يسلط التوجيه الضوء على أهمية وضع خطط عمل وطنية، تستند إلى مشاورات شاملة، وتتماشى مع القانون الدولي وخطط التنمية الوطنية.

83 - وبغية تعميم الاتفاق في التخطيط والتنفيذ الوطنيين، بما في ذلك في إطار خطة عام 2030، أُنشئت أكثر من 50 شبكة قطرية ودُمجت في أكثر من ثلث أفرقة الأمم المتحدة القطرية في جميع أنحاء العالم. وتتماشى الشبكات القطرية مع إعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية وتوفر دعمًا منسقًا من منظومة الأمم المتحدة بشأن الهجرة. وفي بنغلاديش، دعمت الشبكة الحكومة في التصدي لآثار جائحة كوفيد-19 على المهاجرين البنغاليين، وعقدت حلقات عمل لالتماس مدخلات لخطة العمل الوطنية المتعلقة بتنفيذ الاتفاق وقدمت أدلة لدعم التدخلات. وقدمت الشبكات القطرية المشورة إلى الحكومات بشأن استعراضاتها الطوعية المتعلقة بالاتفاق ونظمت مشاورات مع المجتمع المدني. وبالإضافة إلى ذلك، أُنشئت ست شبكات إقليمية لتعزيز التعاون الإقليمي ودون الإقليمي وقدمت الدعم للاستعراضات الإقليمية.

84 - وكعنصر من عناصر آلية بناء القدرات، أنشأت الشبكة الصندوق الاستئماني المتعدد الشركاء للهجرة في عام 2019، وهو أول أداة تمويل جماعي مشتركة بين وكالات الأمم المتحدة في مجال الهجرة[21]. وتمشياً مع خطة عام 2030، يعتمد النطاق البرنامجي للصندوق الاستئماني النهج الشامل الخاص بالاتفاق، ويجمّع الأهداف الـ 23 جميعها ضمن خمسة مجالات مواضيعية. وتضم اللجنة التوجيهية للصندوق بلدان المنشأ والمقصد والعبور والجهات المانحة والجهات صاحبة المصلحة والكيانات التابعة للشبكة. ويتولى رئاستها المدير العام للمنظمة الدولية للهجرة بصفته منسق الشبكة، ويعمل على ضمان إدارة الصندوق بطريقة شاملة وشفافة. أما البرامج التي يدعمها الصندوق، فتتولى تصميمها وتنفيذها الحكومات والجهات صاحبة المصلحة، بما فيها المجتمع المدني والمهاجرون والمجتمعات المحلية. ويتتبع إطار قائم على النتائج مواءمة البرامج مع المبادئ التوجيهية للاتفاق من خلال مجموعة من المؤشرات.

85 - وفي نهاية تشرين الثاني/نوفمبر 2021، كان قد تم تمويل 12 برنامجًا مشتركا تغطي بلدانًا من مناطق مختلفة وتشارك فيها 12 منظمة من منظمات الأمم المتحدة المشاركة. وتركز البرامج على حوكمة هجرة اليد العاملة، وبيانات الهجرة، والأسر التي بقيت في البلدان الأصلية، والاتجار بالأشخاص، وإدارة الحدود والتماسك الاجتماعي، وإدارة المخاطر الصحية، والهجرة في سياق الكوارث وتغير المناخ، والتوظيف وإعادة الإدماج، وبناء قدرات الحكومات المحلية من أجل تعزيز التكامل الاجتماعي الاقتصادي.

86 - ومن المذكرات المفاهيمية الـ 113 المقدمة، حددت اللجنة التوجيهية 34 برنامجا مشتركا، 10 منها جاهزة للتنفيذ. ويشير العدد الكبير من المذكرات المفاهيمية إلى وجود طلب قوي من الدول. وفي تشرين الثاني/نوفمبر 2021، كان 12 مانحًا قد تبرع بمبلغ قدره 30 مليون دولار، على الرغم من توقف زخم التمويل القوي خلال عام 2020 في خضم جائحة كوفيد-19.

(21) انظر https://migrationnetwork.un.org/mptf.

87 - وإن مركز الربط الشبكي المعني بالهجرة، الذي أطلق في آذار/مارس 2021، هو بمثابة "حيز اجتماعات" افتراضي وتفاعلي حيث يمكن للحكومات والجهات صاحبة المصلحة والخبراء الوصول إلى المعلومات والخدمات المتصلة بالهجرة وطلبها وتبادلها. وهو يستضيف بحوثا وأدلة وتحليلات مُحدثة وخاضعة لاستعراض الأقران تتصل بجميع جوانب الهجرة، بما في ذلك المنتجات المعرفية للشبكة. والواجهة البينية منظمة حسب أهداف الاتفاق ومبادئه التوجيهية، فضلا عن النطاق الجغرافي. ويتضمن المركز أكثر من 000 1 مورد بالعديد من لغات الأمم المتحدة، قامت باستعراضها آلية لاستعراض الأقران متوازنة إقليمياً. ويوفر المركز أيضًا محافل إلكترونية للنقاش ومستودعًا للممارسات وقاعدة بيانات تضم أكثر من 150 1 خبيرًا مسجلاً. وثمة حاجة إلى تمويل إضافي لضمان الاستدامة واستحداث واجهة أسهل استخداما.

88 - واستحدثت الأفرقة العاملة المواضيعية، بالاستفادة من خبرات وقدرات الأمم المتحدة وأصحاب المصلحة المتعددين، منتجات لدعم تحقيق أهداف محددة من الاتفاق وأصدرت مواقف مشتركة للشبكة. فعلى سبيل المثال، أصدرت الشبكة موجزًا سياساتيا بشأن جائحة كوفيد-19 واحتجاز المهاجرين ومنتجات معرفية بشأن بدائل احتجاز المهاجرين ونظمت عمليات تبادل منظمة مع الدول للتعلم من الأقران؛ ومذكرة إرشادية بشأن المسارات النظامية للسماح بدخول المهاجرين الذين يعيشون ظروفا هشة وإقامتهم؛ وإرشادات لدعم الدول في التفاوض على اتفاقات ثنائية بشأن هجرة اليد العاملة قائمة على الحقوق وتصميمها وتنفيذها ورصدها وتقييمها؛ وورقة موقف وما يتصل بها من أدوات بشأن ضمان العودة الآمنة والكريمة وإعادة الإدماج المستدامة، تتضمن مبادئ مشتركة لتوجيه الإجراءات المنسقة؛ وموجزا سياساتيا بشأن تعزيز إمكانية وصول المهاجرين إلى الخدمات في سياق التأهب والوقاية والتصدي لجائحة كوفيد-19 وما بعدها.

89 - وكما هو مبين في الفرع ثانيا، دعمت الشبكة تنظيم استعراضات إقليمية بشأن تنفيذ الاتفاق بالنسبة إلى الدول الأعضاء في اللجان الاقتصادية الإقليمية التابعة للأمم المتحدة. وبالمثل، قامت الشبكة، من خلال شبكاتها الإقليمية، بتيسير مشاورات أصحاب المصلحة ومشاركتهم في الاستعراضات الإقليمية.

90 - وبُذلت جهود لتوسيع نطاق إشراك أصحاب المصلحة والاستفادة من خبراتهم. واشترك أصحاب المصلحة في قيادة الأفرقة العاملة أو شاركوا فيها. ونسقت الشبكة حلقات دراسية وجلسات استماع عبر الإنترنت بشأن التنقل في وقت جائحة كوفيد-19 ومشاورات فصلية شارك فيها أصحاب المصلحة في جميع أنحاء العالم، بما فيها المنظمات الشعبية والشباب. وأتاحت شبكات إقليمية وقطرية مختارة فرصًا منظمة لإشراك أصحاب المصلحة.

91 - ودعمت الشبكة الدول خلال المفاوضات الجارية بشأن الإعلان الوزاري للمنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة لعام 2021. كما دعمت الشبكة لجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية التابعة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والمنتدى العالمي المعني بالتحويلات المالية والاستثمار والتنمية. وقبل انعقاد الدورة السادسة والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، أصدرت الشبكة بيانًا بشأن سيناريوهات الهجرة في مناخ متغير، من خلال العمل بشكل تعاوني مع أصحاب المصلحة المعنيين بالهجرة وتغير المناخ.

92 - واستشرافا للمستقبل، أصبحت الشبكة، بعد أن أثبتت أهميتها من خلال خطط عملها ووجودها المتزايد على الصعيدين الإقليمي والوطني وجهودها الرامية إلى تعزيز التعاون والانخراط والروابط، قادرة على توسيع

نطاق الدعم المقدم إلى الدول وأصحاب المصلحة بطريقة أكثر استدامة. وتقوم، بشكل متزايد، بإصدار البيانات والمواقف في الوقت المناسب، متحدثة بصوت واحد بشأن الجوانب الحاسمة للهجرة وحقوق المهاجرين.

خامسا - الخلاصة والتوصيات

93 - تُشجع الدول والجهات صاحبة المصلحة على التعهد باتخاذ إجراءات محددة من أجل تنفيذ الاتفاق، حيثما أمكن ذلك قبل انعقاد المنتدى الأول لاستعراض الهجرة الدولية. وسيكون ذلك أمرًا حاسمًا في ضمان إحراز تقدم ملموس في المضي قدمًا في تنفيذ هذا الإطار التعاوني لصالح الجميع.

94 - ويوفر إعلان التقدم المحرز فرصة للدول لإعادة تأكيد التزامها بتنفيذ الاتفاق ووضع توصيات قابلة للتنفيذ تتصدى للتحديات النظمية الناشئة وغير المتوقعة في حوكمة الهجرة.

95 - وينبغي أن تكون حقوق الإنسان للمهاجرين وازدهار المجتمعات المحلية ورفاهها في صميم كل ما يُبذل من جهود. ويشمل ذلك إشراك المهاجرين والمجتمعات المحلية المضيفة، بمن فيهم الأطفال والشباب، إشراكا مجديا في القرارات التي تهمهم. فعالم اليوم أكثر ترابطا من أي وقت مضى ويواجه تحديات مستعصية لا يمكن التنبؤ بها تقوض العقد الاجتماعي الذي يتوقف عليه تحقيق سلام وتقدم جماعيين. ولا يمكن بناء مجتمعات أكثر استقرارًا وإنصافًا وعدالة والتغلب على هذه التحديات في حال تجاهل مشاركة البعض أو مساهماتهم أو رفاههم. وعلى وجه الخصوص، فإن السرديات التي تكتفي بوصف المهاجرين، من منظور ما يُنتظر أن يسهموا به من فوائد، بأنهم عبء، بل ما هو أسوأ، بأنهم يشكلون تهديدا، تحرمهم من الكرامة والقدرة على التحكم بحياتهم. كما أنها تعرضهم للتمييز والخطر وتتعارض مع الأدلة الدامغة على أن الهجرة تسهم في الرخاء المشترك.

96 - ويوضح هذا التقرير الطريقة التي يمكن بها للحكومات أن تضع قوانين وسياسات وممارسات تتسق مع التزامات الاتفاق ومبادئه التوجيهية والطريقة التي يمكن أن تكون بها قدوة يحتذى بها، بما يقيم الدليل على إنسانيتنا المشتركة. فقد أظهرنا أنه يمكننا أن نفعل ما هو أفضل وبات ذلك لزاما علينا.

97 - وقد عُرضت في جميع فروع هذا التقرير توصيات بشأن كيفية ضمان الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية والوفاء بوعد الاتفاق، وفقاً لرؤيته ومبادئه التوجيهية. وترد أدناه بالتفصيل توصيات إضافية قابلة للتنفيذ، تتضمن اعترافا بأن التعاون والشراكات لا يزالان ضروريين لتحقيقها.

ألف - تعزيز المجتمعات الشاملة للجميع وإشراك المهاجرين في عملية التصدي لجائحة كوفيد-19 والتعافي منها

98 - تُحث الدول والجهات صاحبة المصلحة على ضمان أن تتيح لجميع المهاجرين إمكانية الحصول على الخدمات الصحية الأساسية والحفاظ على استمرارية الرعاية وأن تمكنهم من القيام بذلك، بما يشمل لقاحات وفحوص وعلاجات كوفيد-19، بغض النظر عن الوضع من حيث الهجرة، وبما يتماشى مع مبادئ التغطية الصحية الشاملة.

99 - وتُحث الدول على ضمان إدراج المهاجرين والمهاجرين العائدين في أطر التنمية والحماية الاجتماعية والاستجابة الاجتماعية الاقتصادية والتعافي، بالاستفادة من الدروس المستفادة من الجائحة.

100 - وتُحث الدول على إنشاء آليات لفصل أنشطة إنفاذ قوانين الهجرة عن تقديم الخدمات، بما في ذلك إمكانية الحصول على الخدمات الأساسية.

باء - تعزيز الهجرة الآمنة والنظامية

101 - تُحث الدول على التعاون من خلال العمليات والمنصات الإقليمية ودون الإقليمية والأقاليمية الأخرى التي تقودها الدولة لتوسيع وتنويع مسارات الهجرة النظامية القائمة على الحقوق. وينبغي أن تستند هذه الجهود إلى واقع سوق العمل والعمل اللائق؛ وتعزيز مسارات المهاجرين المتأثرين بالكوارث وتغير المناخ والتدهور البيئي وغيرهم من المهاجرين الذين يعيشون في أوضاع هشة؛ وتيسير لم شمل الأسر وتسوية أوضاع المهاجرين غير النظاميين.

102 - وتُحث الدول على الامتثال لالتزام عدم الإعادة القسرية على الحدود ووقف عمليات العودة القسرية في الحالات التي يتعذر فيها الحفاظ على صحة المهاجرين والمجتمعات الأصلية ومجتمعات العبور وسلامتهم وكرامتهم وحقوق الإنسان الواجبة لهم. والدول مدعوة في جميع الأوقات إلى دعم المصالح الفضلى للأطفال.

103 - وتُحث الدول على التعاون مع الدول الأخرى والحكومات المحلية، بما في ذلك من خلال بعثاتها القنصلية والدبلوماسية، لدعم الحق في إثبات الهوية القانونية لجميع المهاجرين، بغض النظر عن وضعهم، من خلال ضمان تسجيل جميع الأطفال عند الولادة وتزيدهم بوثائق الهوية لإثبات هويتهم القانونية وتيسر إمكانية حصولهم على الخدمات والمشاركة وحماية حقوقهم.

جيم - منع إزهاق الأرواح والمآسي الأخرى أثناء الهجرة

104 - تُحث الدول على وضع آليات إنزال واضحة وآمنة ويمكن التنبؤ بها للأشخاص الذين يتم إنقاذهم، حيث تتحمل الدول الساحلية مسؤولية متساوية في توفير مكان آمن، وفقا للقانون الدولي، ومن خلال انضمام الدول الأخرى إليها تضامنا معها، بدلا من النهج المخصصة التي تقوض حقوق الإنسان، بما في ذلك الحق في الحياة.

105 - وتُحث الدول على الامتثال لالتزاماتها الدولية على الحدود وعلى طول طرق الهجرة، وعلى حماية حقوق الإنسان، والتصدي لتآكل نظم إدارة الحدود القائمة على الإنسانية والحقوق والنهج القائمة على الردع.

106 - وتُحث الدول على الكف عن عرقلة الجهود الإنسانية الرامية إلى تقديم المساعدة المنقذة للحياة وتجريم أولئك الذين يقدمون هذه المساعدة الإنسانية، بسبل منها ضمان أن تكون المسؤولية الجنائية عن تهريب المهاجرين متوافقة مع القانون الدولي.

107 - وتُحث الدول على تقييم عواقب القوانين والسياسات والممارسات المتصلة بالهجرة التي تكون تقييدية وقائمة على الردع وتنقيح تلك القوانين والسياسات والممارسات، حسب الاقتضاء، للتخفيف من العواقب السلبية المحتملة.

دال - بناء القدرات

108 - تُشجَّع الدول على تحقيق الرسملة المستهدفة للصندوق الاستئماني المتعدد الشركاء للهجرة البالغة 70 مليون دولار بحلول موعد انعقاد منتدى استعراض الهجرة الدولية في عام 2022، واستخدامه للتفكير

في الأولويات المواضيعية وتوفير التوجيه بشأن الاتجاه الاستراتيجي للصندوق الاستئماني، من أجل تعزيز أهميته وإمكاناته ومواصلة تقدم الدعم.

109 - وتُشجَّع الدول على إدراج الهجرة كمسألة أساسية شاملة في أطر التنمية المستدامة والأطر الأخرى القابلة للتطبيق، بسبل منها وضع خطط وطنية طموحة لتنفيذ الاتفاق، من أجل تعزيز تنفيذه ومتابعته واستعراضه.

110 - وتُشجع الدول على النظر في كيفية وضع معايير وآليات لقياس التقدم المحرز في الوفاء بالالتزامات الواردة في الاتفاق ورصد تنفيذها، مع مراعاة الآليات القائمة، مثل إطار مؤشرات أهداف التنمية المستدامة، عند الاقتضاء.

111 - وتُشجع الدول ومنظومة الأمم المتحدة والجهات صاحبة المصلحة على استخدام مركز الربط الشبكي المعني بالهجرة بشكل منهجي لتعزيز تلاقح وتبادل الأفكار ونشر المعلومات والممارسات الجيدة، بما في ذلك ما يتعلق منها بالمسائل ذات الأولوية، من أجل الوفاء بالالتزامات التي تعهدت بها الدول في إطار الاتفاق.